

Distr.: General  
30 March 2011  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والستون

البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٦ و ٧٥ من جدول الأعمال  
الصراعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على  
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي  
الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية  
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب  
مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصحفي لوزارة  
الخارجية في جمهورية أذربيجان بشأن بعثة تقييم ميداني للأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان  
قام بها الرؤساء المشاركون لفريق منسك في الفترة من ٧ إلى ١٢ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في  
إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٦ و ٧٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

### بيان صحفي من وزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان

بناء على طلب من حكومة أذربيجان نظرا لقلقها إزاء الأنشطة غير المشروعة التي ارتكبتها جمهورية أرمينيا في الأراضي المحتلة لأذربيجان، بما في ذلك ممارسات الاستيطان غير المشروع والاستغلال الاقتصادي ودمار تلك الأراضي، أجرى الرؤساء المشاركون لفريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة تقييم ميدانية إلى الأراضي المحتلة لأذربيجان التي تحيط بمنطقة ناغورنو - كاراباخ في الفترة من ٧ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وذلك بهدف تقييم الأوضاع العامة هناك.

وانضم إلى الرؤساء المشاركين الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريقه، وخبيران من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعضو واحد من بعثة فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقصي الحقائق لعام ٢٠٠٥.

وأوضحت البعثة مرة أخرى استمرار الأشخاص من أصل أرمني في سياسة الاستيطان غير المشروع في الأراضي المحتلة لأذربيجان فضلا عن التغييرات في البنيات الأساسية والأنشطة الاقتصادية التي تتم في تلك الأراضي في انتهاك لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وبروتوكولاتها الإضافية، والتي أرمينيا طرف فيها منذ عام ١٩٩٣.

ووفقا للتقييم البصري والمعلومات التي قدمها السكان المحليون، قدرت البعثة عدد الأرمنيين المستوطنين بشكل غير مشروع في المقاطعات السبع المحتلة في أذربيجان بحوالي ١٤ ٠٠٠ شخص. ويعيش بعض هؤلاء المستوطنون في مساكن أعيد تعميرها أو منشأة حديثا. ووفقا لما ورد في ملاحظات البعثة، فإن عددا من المباني الإدارية والتعليمية والطبية التي زارها البعثة في الأراضي المحتلة تم تشييده و/أو تجهيزه بدعم مالي خارجي من الأرمنيين المقيمين في الخارج.

وفيما يتصل بالتغييرات في البنيات الأساسية، يخلص تقييم البعثة إلى أن جهودا بذلت لتطوير البنيات الأساسية، خاصة فيما يتصل بالإمداد بالطاقة الكهربائية ومياه الشرب. وتم تزويد جميع المستوطنات التي زارها البعثة بالكهرباء، باستثناء المستوطنات النائية جدا. ولوحظت محطة للطاقة الكهربائية المائية بطاقة ٢,٢ ميغاواط في وادي نهر سابوختشاي شمال مدينة لاتشين. ويشكل ذلك جزءا من خطة لتشييد ٢٥ محطة من محطات الطاقة الكهربائية

المصغرة من هذا النوع. وتحتوي بعض المستوطنات على خطوط أنابيب غاز صغيرة لتوفير التدفئة، حيث أشار السكان إلى أنها رُكبت خلال السنوات الخمس الماضية. وعلى النقيض من الحالة في عام ٢٠٠٥، أصبحت خدمة الاتصال بالهواتف المحمول ممكنة في معظم المناطق التي زارتها البعثة.

ولاحظت البعثة أيضا أن الحدود الإدارية للأراضي المحتلة قد أعيد ترسيمها بقدر كبير. وانطوت إعادة ترسيم الحدود على إعادة تسمية بعض المقاطعات فضلا عن إعادة تخصيص بعض الأراضي الواقعة في الأراضي المحتلة. علاوة على ذلك، يقوم الأرمنيون بتغيير الأسماء التاريخية للمواقع والمستوطنات الأذربيجانية، بإطلاق تسمياتهم عليها. وبذلك، فإن اسم مدينة أغدام، التي كان بها سكان يصل عددهم إلى ٧٠.٠٠٠ نسمة قبل النزاع، لا يرد ذكره أساسا في الخرائط الأرمنية أو على لافتات الطرق.

ومن المسائل التي تثير انشغالا خاصا استنتاج البعثة بأن احتمال العودة المستقبلية لمن تشردوا حاليا إلى أجزاء أخرى من أذربيجان أصبح معقدا بقدر كبير ليس بسبب الاحتلال المستمر للأراضي وحسب وإنما أيضا بحالة الخراب التي تشهدها تلك المناطق. فقد تم تقريبا تدمير جميع الممتلكات الخاصة والتجارية المملوكة للسكان السابقين. ولا توفر المناطق ظروفًا ملائمة للعودة. وسيتم إجراء أعمال إعادة بناء واسعة النطاق للمساكن والبنيات الأساسية لتنفيذ أي عمليات عودة كبيرة للسكان الأصليين.

وتجدر الملاحظة بأن عوامل ضغط الوقت والعدد المحدود للأفراد والقيود على الحركة قد منعت البعثة من إجراء تقييمات شاملة أكثر وتحليل متعمق للحالة في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، كانت الوقائع الماثلة على الأرض فظيعة وخطيرة بحيث أنه رغم المشاكل التي واجهت البعثة خلال تلك الزيارة، فإن ذلك لم يحل دون خروجها باستنتاجاتها الواردة في التقرير.

وأكدت استنتاجات البعثة مجددا صحة قلق أذربيجان إزاء استمرار الأنشطة غير المشروعة في الأراضي المحتلة. وأكدت ملاحظاتها مرة أخرى مساعي أرمينيا إلى تدعيم الوضع الراهن للاحتلال، وهو ما ينتهك المعايير والمبادئ الأساسية، خاصة مبدأ عدم استغلال القوة.

وقد أشار الرؤساء المشاركون إلى هذه الاستنتاجات والملاحظات في عام ٢٠٠٥، عندما نادوا في توصياتهم "بعدم القيام بأي عمليات استيطان إضافية في الأراضي المحتلة" وقالوا إن "الاستمرار المطول لهذه الحالة يمكن أن يؤدي إلى حالة أمر واقع من شأنها أن تسبب تعقيدا خطيرا لعملية السلام". ويعرب الرؤساء المشاركون عن القلق نفسه ويكرروا

نداء نفسه في توصياتهم الحالية. وللأسف، خلال السنوات الست الماضية لم تلب أرمينيا نداء الرؤساء المشاركين، وواصلت غض الطرف عن مبادئ تسوية النزاع.

وتوجه أذربيجان النظر إلى الإعلان الرئيسي للبعثة أن الوضع الراهن في الأراضي المحتلة غير مقبول وتحت أرمينيا على وضع حد لاستمرار ممارساتها غير المشروعة في الأراضي المحتلة لأذربيجان. وتريد أذربيجان أن توضح أن السياسة المستمرة لأرمينيا في هذه الوجهة لا يمكن السكوت عليها.

ووجود مستوطنين غير شرعيين في الأراضي المحتلة لأذربيجان يعيق المفاوضات الجارية ويشكل عقبة خطيرة أمام احتمالات إيجاد حل دائم للنزاع. ولهذا السبب يتعين أن تعالج هذه المشكلة بطريقة سريعة وعلى النحو الصحيح.

ولن يتسنى التوصل إلى حل دائم للنزاع إلا بعودة جميع السكان الأذربيجانيين الذين طُردوا قسرا من الأراضي المحتلة إلى مناطقهم الأصلية. والحالة الراهنة في الأراضي المحتلة لا يمكن استخدامها بأي شكل من الأشكال ذريعة لأي تأخير في سحب القوات الأرمينية المسلحة من تلك الأراضي وإعادة تعميرها.

وتؤيد أذربيجان نداء الرؤساء المشاركين بتفادي أي أنشطة في الأراضي المحتلة من شأنها أن تغير الطابع الديمغرافي أو الاجتماعي أو الثقافي للمناطق المتأثرة بالنزاع (من قبيل استمرار الاستيطان غير المشروع، وأعمال تطوير البنى الأساسية، والاستغلال الاقتصادي، والتغيرات الثقافية، وما إلى ذلك)، أو تجعل من المستحيل عكس الوضع الراهن وتحقيق تسوية سلمية.

وتوفر بعثة التقييم الميداني للرؤساء المشاركين لفريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتوصيات الرؤساء المشاركين الأساس لمواصلة النظر في هذه المشكلة وحلها. وتؤمن أذربيجان بضرورة الدعم القوي من المجتمع الدولي لوضع حد لاحتلال أراضيها. وتتفق أذربيجان مع الفهم السائد على نطاق العالم بأن سحب القوات الأرمينية من الأراضي المحتلة واستعادة سلامتها الإقليمية سيحد كثيرا من المخاطر والتحديات القائمة في المنطقة وسيفتح الباب ليس أمام التعايش السلمي وحسب، بل أيضا أمام تحقيق التنمية والازدهار للجميع.